النتائج الايجابية للحرب ، ولعدم السماح « بجر » السلطة غير الراشدة والحيلولة دون « استدراجها » و « خداعها » من قبل الامبريالية الاميركية .

ولكن حين يمضي المزيد من الوقت ويتم بالمعاينة الملموسة ان هناك خطا سياسيا قويا لا « يتزحزح » ولا « يرغب » في استثمار هذه النتائج بالطريقة التي « يتمنون » فيها ان يستخدمها النظام ، فانهم يستدركون بانه لا بد ان يكون هناك اتجاه يميني موال لامريكا داخل النظام نفسه وهو السبب في « جر » السلطة الى احضان ومواقع الحل الامريكي . وبالطبع ، هم ليسوا معنيين ، هنا ، بتوضيح كيف يمكن للاتجاه اليميني الموالي لامريكا داخل النظام ان ينمو ويتعزز في مناخ حرب وطنية « محدودة » ولها نتائجها الايجابية ، ذلك لان منهجهم المثالي لا يقوم على تحليل ورؤية المسار الموضوعي للطبقة الحاكمة ومصالحها في اللحظة الراهنة ، وعلاقة هذه المصالح بالسياسة والحرب (الحرب باعتبارها السياسة وهي تتحقق وتعبر عن نفسها ولكن بوسائل اشد عنفا) . كما انهم ليسوا معنيين ، تبعا لنفس منهجهم ، بتوضيح طبيعة المصالح الطبقية التي يعكسها الاتجاه الموالي لامريكا داخل النظام . فهل هذه المصالح الطبقية جزئية ، وعارضة عابرة قفزت فجأة ، وفي « غفلة » عن الاتجاهات « الوطنية » الاخرى داخل النظام ، الى مواقع التأثير على السلطة ؟ أم انها تعبر عن اتجاه المصلحة العامة لمجمل الطبقة الحاكمة في هذه المرحلة ؟ ومن الناحية الجدلية لا يهم اصحاب هذا النوع من التفكير المثالي معالجة اثره الخارجي على الداخلي . فهل « التآمر » — كما يطلقون عليه احيانا — او المخطط الامبريالي الخارجي يمكن ان يفعل فعله وتأثيره بالداخلي دون ان يلتقي بمصلحة الداخلي نفسه في تقبل هذا التأثير ؟

ان **جذر الخطأ النظري** في منهج مثالي ميكانيكي شكلي كهذا ، انما يكمن في **عزل مسألة السلطة السياسية عن المصالح الطبقية التي تمثلها** . فالسلطة تقف ، هنا ، فوق الطبقات ومصالحها ، يتجاذبها هذا الاتجاه او ذاك ويحاول أن يؤثر في مسار حركتها ومواقفها بينما هي تقف على الحياد ، بريئة الميول ، لتتلقى التأثيرات المختلفة التي تنعكس عليها من هنا وهناك . ويبقى المهم ، والحالة هذه ، العمل على عزل تأثير الاتجاه اليميني الامريكي الرجعي حتى يرجع كل شيء الى نصابه وتعود السلطة، بالتالي ، الى نهج المواقف الوطنية (وان كانت « محدودة » .. اذ ان هذا هو ما تستطيع القيام به « بحكم آفاقها وحدودها » !) .

وكأن جوهر الخلاف ، كما يبدو هنا ، في فهم موقف الطبقات من المسألة الوطنية انما ينحصر في ضيق او حجم التأثير الكمي لا النوعي ، (بمدى سعة افق النظرة السياسية او ضيق افقها !) ، وليس من خلال رؤية مصالح هذه الطبقات في المسألة الوطنية وكيفية معالجتها لحل هذه المسألة .

فتبعا لمنطق وآلية هذا الطرح السياسي ، يظل الحكم على النظام يتحدد في ضوء مواقفه السياسية اللفظية وليس من خلال تفسير وتحليل مسار تطوره ككل ومعاينة مصالحه الطبقية في كل مرحلة وتبيان ماذا يعني غلبة اتجاه سياسي معين في مرحلة سياسية محددة . فهل ننظر اليه باعتباره الوجه الرئيسي أم باعتباره الوجه الثانوي الطارىء المؤقت والذي ينبغي ان يزول بأي شكل وبأي ثمن .. ولو كان على حساب تحديد موقف سياسي من السلطة ، وذلك خوفا من « استفزاز » الاتجاه اليميني ومنعا بالتالي من احراج الاتجاه الوطني في النظام والذي يعمل في ظروف بالغة الصعوبة في آن واحد !.

وفي النهاية ، وكمحصلة لهذا المنهج الشكلي ، القائم على الاوهام بالفصل ، نجد